

جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية للمرحلة الثالثة



جامعة المستقبل
AL MUSTAQBAL UNIVERSITY

النفاذ المعجل

اعداد:

م. د. علي جاسم محمد السعدي





12

النفاذ المعجل

مفهوم النفاذ المعجل

- هو تنفيذ الحكم قبل اكتسابه درجة الثبات (أي قبل انتهاء جميع طرق الطعن).
- الأحكام تكتسب درجة الثبات إما بانقضاء مدد الطعن، أو بتصديق المحكمة، أو بقوة القانون.
- يهدف النفاذ المعجل إلى تحقيق العدالة بسرعة عندما يكون دليل المدعي قويًا ويرجح تأييد الحكم عند الطعن.
- تصنيف الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل
- 1. الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون.
- 2. الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بحكم قضائي.

أولاً: الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون

- تنص المادة (115) من قانون المرافعات على أن بعض الأحكام تكون نافذة معجلاً بحكم القانون دون الحاجة إلى طلب خاص، وتشمل:
 1. أحكام النفقات (مثل النفقة الزوجية ونفقة الأولاد).
 2. القرارات الصادرة في المواد المستعجلة (مثل قرارات الحراسة القضائية).
 3. الأوامر الصادرة على العرائض (مثل أوامر منع السفر أو الحجز الاحتياطي).
- يتم تنفيذ هذه الأحكام مباشرة من قبل المحكمة، أو بواسطة دائرة التنفيذ عند الحاجة، دون تأثرها بالطعن، إلا إذا قررت المحكمة المرفوع إليها الطعن خلاف ذلك.

ثانياً: الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بحكم قضائي

- قد تقرر المحكمة شمول الحكم بالنفاذ المعجل بناءً على طلب المحكوم له في حالتين:
 - أ - حالة الوجوب:
 - يجب على المحكمة شمول الحكم بالنفاذ المعجل إذا استند إلى:
 - 1. سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير.
 - 2. إقرار المدعى عليه بالحق المدعى به.
 - 3. نكول المدعى عليه عن حلف اليمين.
 - في هذه الحالات، لا يمكن للمحكوم عليه دحض الحكم، لذا يكون السماح بالطعن مجرد مماطلة غير مبررة.

- ب - حالة الجواز:
- وفق الفقرة الثانية من المادة (164) من قانون المرافعات، يجوز للمحكمة شمول الحكم بالنفاذ المعجل إذا كان التنفيذ العاجل ضروريًا، مثل:
- 1. الأشياء القابلة للتلف (مثل المواد الغذائية والمنتجات الدوائية).
- 2. الأشياء سريعة الفساد (مثل المحاصيل الزراعية).
- يشترط في هذه الحالة تقديم كفالة لضمان تعويض المدعى عليه في حال إلغاء الحكم لاحقًا.
- يتم البيع وفق المادة (242) من قانون المرافعات وقواعد قانون التنفيذ.

آثار النفاذ المعجل

- 1. عدم تأجيل التنفيذ بسبب الطعن:
- القاعدة العامة أن الطعن لا يؤخر تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل، وذلك لضمان تحقيق الهدف من النفاذ العاجل.
- نصت الفقرة الثانية من المادة (165) على أن مراجعة طرق الطعن لا توقف التنفيذ إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك.
- ينطبق هذا الحكم على جميع حالات النفاذ المعجل، سواء كان بقوة القانون أو بحكم قضائي.

2. إعادة الوضع إلى ما كان عليه عند إلغاء الحكم:

- إذا تم تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل ثم تم إبطاله أو نقضه، تعيد مديرية التنفيذ الوضع إلى ما كان عليه قبل التنفيذ إن أمكن ذلك.
- يلتزم المدعي بإعادة ما استوفاه من المدعى عليه مع الفوائد القانونية.
- في حالة البيع:
- إذا تم بيع شيء وفقاً لحكم مشمول بالنفاذ المعجل، لا يتم إلغاء البيع.
- يحصل المدعى عليه على تعويض يعادل قيمة المبيع.
- التعويض عن الضرر:
- إذا قدم المدعي كفالة، يمكن للمدعى عليه مطالبة الكفيل بالتعويض عن الضرر.
- إذا لم تكن هناك كفالة، يمكن للمدعى عليه مطالبة المدعي نفسه بتعويض الضرر.

الخلاصة

1. النفاذ المعجل يهدف إلى تحقيق العدالة السريعة عندما يكون هناك دليل قوي على صحة الحكم.
2. بعض الأحكام تكون نافذة بقوة القانون، مثل أحكام النفقات، بينما بعضها الآخر يحتاج إلى قرار قضائي، خاصة إذا كان التنفيذ العاجل ضروريًا.
3. القاعدة العامة أن الطعن لا يوقف تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل، إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك.
4. في حال إلغاء الحكم، تتم إعادة الأمور إلى وضعها السابق قدر الإمكان، ويكون التعويض ممكنًا عبر الكفالة أو من المدعي مباشرة.

شُكْرًا

لِحُسْنِ

إِصْغَائِكُمْ